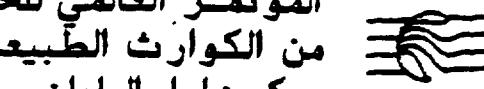




Distr.  
GENERAL

A/CONF.172/11/Add.8  
27 April 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

المؤتمر العالمي للحد  
من الكوارث الطبيعية  
يوكوهاما، اليابان  
٢٧ - ٢٣ أيار / مايو ١٩٩٤



البند ١٠(ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الحد من الكوارث الطبيعية: آثار الكوارث على المجتمعات الحداثة

الدورة التقنية

إضافة

دور التأمينات غير التأمين على الحياة في نظم إدارة الكوارث

ملخص للعرض المقدم من السيد تاكاشي اووندا، رئيس رابطة  
التأمين البحري والتأمين ضد الحرائق في اليابان

- شهد العالم مؤخراً العديد من الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق. وفي اليابان، أصبحت الكوارث التي تحدث على نحو متكرر مثل الأضرار الناجمة عن العواصف والفيضانات بسبب الأعاصير والزلزال والانفجارات البركانية تشكل مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للشركات العاملة في مجال التأمينات غير التأمين على الحياة. ومن الأمثلة على ذلك أن الإعصار "ميريل" (رقم ١٩) الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قد تسبب بحدوث ٦٢ حالة وفاة نتيجة لصاحبها من عواصف وفيضانات كما ألحق أضراراً بـ ٧٠٠ منزل حيث بلغ مجموع الخسائر التي تكبدتها صناعة التأمين ٦٠٠ مليار ين (أو نحو ٤,٥ مليار دولار في عام ١٩٩١). كما وقع في تموز/يوليه ١٩٩٢ زلزال في المنطقة الواقعة مقابل الساحل الجنوبي الغربي لهوكايدو ليحدث كارثة رئيسية أخرى أسفرت عن وفاة أو فقدان أكثر من ٢٠ شخصاً نتيجة للموجات المدية واندلاع الكثير من الحرائق.

-٢- وعند النظر الى دور التأمينات غير التأمين على الحياة من وجة نظر ادارة مخاطر الكوارث الطبيعية، تلاحظ المشاكل والقضايا التالية:

(أ) إن صناعة التأمين اليابانية، شأنها في ذلك شأن صناعات التأمين في سائر البلدان، قد بذلت جهوداً ضخمة لتحسين شمولية التأمين ضد العواصف والتornadoes والزلازل من أجل تلبية احتياجات عملائها على نحو أفضل. غير أن هذه التغيرات، بالإضافة إلى حدوث الكوارث الطبيعية على نحو متكرر، قد أدت إلى زيادة سريعة في المبالغ المدفوعة للتعويض عن الخسائر. ومتأثرة بأنواع الخسائر الأخرى، تواجه صعوبة بالغة في حساب معدلات أقساط التأمين المتعلقة بالكوارث الطبيعية. وتتمثل المشكلة المشتركة التي تواجه شركات التأمين في شتى أنحاء العالم في كيفية المحافظة على التوازن المناسب بين شمولية التأمين ومعدلات أقساط التأمين ضد الكوارث الطبيعية؛

(ب) أدت النتائج المترتبة على إعصار "ميريل" في عام ١٩٩١ وإعصار "أندرو" في عام ١٩٩٢ إلى إفلاس العديد من شركات التأمين و إعادة التأمين أو توقفها عن قبول التأمينات مما جعل السوق العالمية لا إعادة التأمين تواجه نقصاً لم يسبق له مثيل في قدرة نشاط إعادة التأمين. وفي حين أن هذه النزعة المحافظة في السوق قد أخذت تنحسر، فإن أقساط التأمين تظل عالية المستوى؛

(ج) إن الشركات اليابانية العاملة في مجال التأمينات غير التأمين على الحياة، وهي شركات مهيئة للتعامل مع حالات الكوارث الطبيعية النادحة، تعتمد نظاماً خاصاً يطلق عليه اسم "احتياطيات الخسائر الفادحة". ومن الأمثلة على ذلك أن الصناعة اليابانية للتأمينات غير التأمين على الحياة قامت، لدى دفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن إعصار "ميريل" بتحويل ما مجموعه ٢٩٠ مليار ين أو أكثر من ملياري دولار من هذا الاحتياطي بحيث ابقيت الخسائر التشغيلية لتلك السنة عند حد أدنى؛

(د) إن الصناعة اليابانية للتأمينات غير التأمين على الحياة تضطلع بدراسات وبحوث رئيسية بشأن مخاطر مختلف الكوارث. وهي تجري بحوثاً فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن الأعاصير وأثر الاحترار العالمي على الكوارث والمشاكل المتعلقة بالأمطار الحمضية.

-٣- وبالنظر إلى المشاكل المواجهة في مجال التأمينات غير التأمين على الحياة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، تقدم المقترنات الثلاثة التالية:

(أ) تحقيق الاستقرار في سوق إعادة التأمين وإنشاء أو تحسين النظم الحكومية لإعادة التأمين؛

(ب) إنشاء نظم لاحتياطيات الخسائر الفادحة:

(ج) تبادل المعلومات عن الكوارث.

٤- وعلى الرغم من أنه لا يمكننا تجنب حدوث الكوارث الطبيعية، فإنه ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهودنا للحد من حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث. ولنواصل من الآن فصاعداً بذل قصارى جهودنا من أجل جعل العالم أكثر أمناً في القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال التعاون فيما بين الحكومات والصناعات والأوساط الأكademie في جميع البلدان.

- - - - -